

غضبة يمنية على الإمارات: سقطري ليست للمزاد

والشعب اليمني على «إعلان موقف حازم وصارم» في ما يتعلق بالسيادة على الجزيرتين. وفيما تلون حكومة هادي بالصمت بعدما أخلت نفسها من أي واجب أو مسؤولية إزاء سقطري، تبرز مواقف لافتة على «المقلب الشمالي» ترفض أي محاولات لتغيير هوية الأرخبيل. في هذا الاتجاه، نددت وزارة الخارجية في حكومة الإنقاذ بـ«الممارسات والتجاوزات غير القانونية التي ترتكبها القوات الإماراتية على الأراضي اليمنية»، مُذكرة أبو ظبي بـ«البيان الرسمي الصادر عن الوزارة بتاريخ 19 يونيو الماضي، والذي وزع على مجلس الأمن والمؤسسات الدولية، وتضمن تحذيراً من محاولات دولتي السعودية والإمارات احتلال أجزاء من الأراضي والجزر اليمنية خلال فترة العدوان والعمليات الحربية».

كذلك، وجّه مثقفون وكتاب وصحافيون ونشطاء انتقادات لاذعة للإمارات و«الشريعة» على السواء، على خلفية ما يتم تداوله بشأن سقطري. وإذ وصف بعضهم الدعوة إلى الاستفتاء بأنها «محاولة لتزوير التاريخ وتحويل الهوية»، ذكر آخرون دولة الإمارات بأنها «لم تنشأ إلا كتعويض للاستعمار عن خسارته ما كان يسميه درة التاج البريطاني (عدن ومستعمراتها ومن ضمنها سقطري)»، وأن «السقطري تاريخ بطولة، وليس لدى الإمارات غير تاريخ الصلاحية، فمن ينضم إلى من؟» على حد تعبير الكاتب محمد عايش.

يُذكر أن سقطري عبارة عن أرخبيل مكون من ست جزر قبالة سواحل القرن الأفريقي، تحظى بأهمية استراتيجية بالبحر إلى إطلالتها على المحيط الهندي، ووقوعها في الممر الدولي الذي يربط دول ذلك المحيط ببقية دول العالم، فضلاً عن احتوائها واحدة من أكبر المحميات الطبيعية في العالم. وقد أدرجت منظمة اليونسكو، في عام 2008، جزيرة سقطري على قائمتها للمواقع الطبيعية التي تشكل إرثاً عالمياً.

حركة «تاج الجنوب العربي» طالبت الإمارات بتقديم توضيح رسمي حول الأنباء المتداولة بشأن سقطري، رافضة في بيان لها «الوصاية على شعب الجنوب، أو تفويض أي كان باختزال

التجنيس بات الأسلوب الرئيس الذي تعتمده الجزيرة من سكانها

إرادته». وأكدت أن كل ما يُشاع بشأن سقطري «يُعتبر ملغياً، ولا يكتب الشريعة الوطنية أو القانونية». ويوم أمس، علّق الرئيس الجنوبي الأسبق، علي ناصر محمد، على الأمر، رافضاً، في تغريدة على «تويتر»، «المزاد على جزيرتي سقطري وميون، أعلى جوهرتين في العالم»، حاضراً القيادة

بها الأمر حد منع الوجوه المحسوبة عليها من ذلك. هذا ما تكرّر حصوله لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي طلب، أكثر مرة، موعداً لزيارة الجزيرة، إلا أنه كان يتم دائماً إلغاء المواعيد في اللحظات الأخيرة. ممارسات كانت كفيفة بمضاغفة الشكوك اتجاه دور أبو ظبي في الأرخبيل، حتى جاءت المطالبة بضم الجزيرة إلى الإمارات، لتوصل الغضب على سياسات الأخيرة إلى مستوى غير مسبوق.

قبل أيام، وقع المئات من مشائخ جزيرة سقطري عريضة تطالب بعزل شيخ مشائخها، المحسوب على الإمارات، سليمان عبد الله شلولها، الذي اتهمه المشائخ بأنه أضحى «مصدر قلق للجميع، ومبعث خلاف وانقسام». وتدور الكثير من علامات الاستفهام حول شلولها هذا، الذي تربطه علاقة وثيقة بالمندوب الإماراتي في الجزيرة، فضلاً عن أنه متهم باتخاذ خطوات من شأنها «إحداث تغيير ديمغرافي في سقطري وتهديد هويتها». وعقب خطوة المشائخ، نتالت المواقف الجنوبية الراضية لممارسات الإمارات في الأرخبيل، ومطامعها فيه.

تنهم الإمارات بمحاولة «تزوير تاريخ» سقطري و«تبديح هويتها»



تقرير

قطر تشكو «اختراقاً إماراتياً» لمجالها الجوي

وكشف محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أن ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، طلب، حينها، من أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، تسليمه زوجة معارض إماراتي تقيم في قطر، مضيفاً أن تميم رفض تلبية الطلب الإماراتي، على اعتبار أن «المرأة ليست مطلوبة بجرم جنائي»، وأن «تسليمها مخالف للدستور القطري والقانون الدولي الإنساني». وأوضح الوزير القطري أن المرأة المذكورة وزوجها كانا غادرا بلادهما متجهين إلى قطر قبل بضع سنوات، وذلك في أعقاب حملة اعتقالات طالت معارضين. متابعاً أن الرجل غادر إلى بريطانيا في حين بقيت زوجته لوحدتها داخل قطر، لافتاً إلى أن السفارة الإماراتية في الدوحة عمدت إلى سحب جواز المرأة حينما أرادت الأخيرة تجديده.

واستدعت تصريحات آل ثاني رداً عنيفاً من قبل قرقاش الذي انتقد «ارتباك الخطاب القطري وازدواجيته» في تفسيره الأزمة الخليجية، «فأحياناً هي الغيرة الجماعية من قطر، وأحياناً هي صيانة السيادة، وأحياناً هي دعم قطر للديمقراطية (المفقودة محلياً)، وأحياناً هي دعمها للربيع العربي، وأحياناً هي الإمارات المحرصة». وذكر قرقاش بأن قطر «هي التي دعمت حماس... وهي التي تواصلت مع السعودية وتآمرت على ملكها»، متسائلاً: «كيف يمكن لخطاب سياسي مسؤول أن ينفي التآمر القطري المنهج ضد البحرين ومصر؟». وأعاد التشديد على أنه «لا يمكن حل الأزمة دون تغيير قطر لتوجهها الداعم للتطرف والإرهاب، والتآمر على جيرانه ودول المنطقة».

(الأخبار)

بعد الجدل الذي أثارته مقابلة وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مع «تلفزيون قطر»، والتي كشفت فيها رفض بلاده تسليم أبو ظبي زوجة معارض إماراتي عام 2015، دخل التراشق بين الدولتين فضلاً أكثر حدة، مع إعلان قطر قيام طائرة حربية إماراتية باختراق أجوائها في كانون الأول الماضي، الأمر الذي نفته السلطات الإماراتية. وقالت وكالة الأنباء القطرية الرسمية، أمس، إن مندوبة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني، أرسلت رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيس مجلس الأمن الدولي، بشأن «اختراق إماراتي» للمجال الجوي القطري، وقع صباح يوم 21 ديسمبر الماضي، واستمر دقيقة واحدة. وأشارت آل ثاني، في رسالتها، إلى أن «الطائرة الإماراتية دخلت المجال الجوي لدولة قطر من دون سابق علم للسلطات القطرية المختصة أو موافقتها»، واصفة هذه الحادثة بأنها «انتهاك صارخ لسيادة دولة قطر وسلامة حدودها وأراضيها، علاوة على كونها خرقاً سافراً لأحكام القانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية».

وفي تعليقه على ذلك، وصف وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، الشكوى القطرية بأنها «غير صحيحة ومرتبكة»، معتبراً إياها «تصعيداً غير مبرر». ولفت، في تغريدة على «تويتر» إلى «(أننا) نعمل على الرد على الشكوى رسمياً بالأدلة والقرائن»، مضيفاً أن «ما كان يحدث تحت الطاولة أصبح مكشوفاً فوقها». ويأتي هذا التراشق في أعقاب احتدام جدل مماثل، خلال الأيام الماضية، على خلفية مقابلة تلفزيونية لوزير الخارجية القطري، أمّاط فيها اللثام عن خلاف قطري إماراتي يعود إلى عام 2015.

المفروضين عليهم من قبل «التحالف» الذي تُعدّ الإمارات العضو الثاني فيه، من تخيبت موطن قدم لها في سقطري، تحت ستار قرار مجلس الأمن الدولي 2216، وخضوع اليمن للفصل السابع، وبذريعة عدم تحول هذا البلد إلى منطقة تهدد أمن العالم.

ومنذ سيطرتها على الجزيرة بعد انطلاق العدوان على اليمن مطلع 2015، بدأت معلومات تتسرب حول أعمال عبث ونهب يتعرض لها الأرخبيل. وكانت أصابع الاتهام تتوجه، في ذلك كله، إلى الإمارات، التي جرى الحديث عن قيامها بنقل النباتات والطيور والحيوانات النادرة على مستوى العالم من سقطري إلى الحدائق الإماراتية. وقد تداول ناشطون يمنيون على مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أشهر، صوراً لما قالوا إنها أشجار نادرة في حدائق دبي تم نقلها من سقطري.

يُضاف إلى ذلك، أن وثائق معتمدة من وزارة العدل في حكومة الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، كشفت عن عملية بيع أراض واسعة في إحدى محميات جزيرة سقطري لمندوب «مؤسسة خليفة» الإماراتية. وبحسب الوثائق التي نشرتها قناة «بلقيس» الموالية لـ«التحالف» السعودي، فقد تم بيع أرض في منطقة دكسم لمندوب المؤسسة، خلفان بن مبارك المزروع، بمبلغ 3 ملايين درهم إماراتي، من قبل المحافظ المعين من هادي.

وكانت أبو ظبي قد قامت، في وقت سابق من العام الماضي، بتدريب القوى العسكرية الشرطة المحلية، وتزويدها بالأسلحة الخفيفة والسيارات العسكرية، بالإضافة إلى اعتماد شبكة الاتصالات الخاصة بدولة الإمارات بعدما عمدت إلى إيقاف الشبكة اليمنية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن عملية التجنيس وإجراء المواطنين بترك جزيرتهم والعمل في الإمارات، باتت الأسلوب الرئيس الذي تعتمده أبو ظبي لإفراغ الجزيرة من سكانها.

وبعدما أصدرت السلطات الإماراتية قراراً بمنع اليمنيين من زيارة الجزيرة أو التواصل مع سكانها الأصليين، وصل

أثارت الدعوات الإماراتية إلى استفتاء سكان جزيرة سقطري على الانضمام إلى الإمارات ردود فعل غاضبة في الأوساط السياسية والإعلامية والأهلية اليمنية. ردود لم تقتصر على حدود المعسكر المناوئ لأبو ظبي، بل امتدت لتشمل شخصيات من داخل الجزيرة نفسها. باتت ترى في ما تمارسه الإمارات داخل الأرخبيل «مصدر قلق، ومبعث خلاف»

لقمان عبد الله

لا تخفي وسائل الإعلام الإماراتية حقيقة مطامع أبو ظبي في الأراضي اليمنية، خصوصاً منها جزيرة سقطري التي تُدأب الإمارات منذ أشهر على تحويلها إلى «مستوطنة» تابعة لها. هذه المطامع تجاوز الجهر بها في الأونة الأخيرة حدود الحديث عن «تنمية» الجزيرة و«تأمينها» و«الاستثمار» في ثرواتها، ليلبغ حد المطالبة باستفتاء سكان الأرخبيل على الانضمام إلى الإمارات أو البقاء داخل اليمن، وفق ما دعا إليه باحثون إماراتيون عبر قناة «سكاي نيوز عربية».

جراً يبدو واضحاً أن الإمارات تسعى من خلالها إلى جعل سيطرتها على الجزيرة أمراً واقعاً لا مناص منه، والتوطئة لمنع التباحث بشأنها على طاولة أي مفاوضات مستقبلية. يأتي ذلك بعدما تمكنت أبو ظبي، مُستغلة انشغال اليمنيين بمتابعة العمليات العسكرية على الجبهات كافة، وبمعالجة تداعيات الحرب والحصار

ولفت إلى أن «الوزارة تعمل على تطبيق برامج التعليم الذاتي، وفتح مدارس جديدة لتمكين الطلاب من العودة إلى التعلم من جديد». وهو ما ينطبق على جامعة الفرات، التي أكد رئيسها الدكتور راجب الحسين أنها «ستعيد تأهيل كل الكليات»، كاشفاً أن العام الجاري «سيشهد عودة أفراد الكادر التدريسي كافة، مع عودة كبيرة لطلاب الجامعة بعد تحرير المدينة والأرياف».

«المعلق» سيعود

أكثر ما تعاني منه المدينة حالياً، هو عزلها عن ريفها على الجانب الآخر من نهر الفرات؛ نتيجة تدمير «التحالف الدولي» و«داعش» كل الجسور. وعلمت «الأخبار» من مصادر مطلعة أن «عناصر فنية سورية وروسية، أجرت فحوصاً على جسر السياسية في مدخل مدينة دير الزور، وأنها في طور إعداد دراسة لإعادة ترميم أحد الجسور على نهر الفرات، لإعادة وصل مدن دير الزور بعضها ببعض». وكشف المصدر أن «وزارة السياحة تعمل على دراسة وضع الجسر المعلق الذي دمر عدد من أجزائه، للبدء بترميمه، بوصفه واجهة سياحية لدير الزور».

محمد السمرة، في حديث إلى «الأخبار» أن «الحكومة خصصت 4 مليارات كإعانة للمحافظة، للبدء بعملية إعادة الحياة إلى المدينة، وسيتم تخصيص مبلغ 6 مليارات في ميزانية العام الجاري لإعادة الحياة إلى المدينة». إلى ذلك، شهدت مدارس المحافظة عودة تدريجية للطلاب، قسم كبير منهم قدم من الريف، ليعود إلى الدراسة بعد خمسة أعوام من حرمان من التعليم. ويقول مدير تربية المدينة خليل حاج عبيد، إن «أكثر من 6 آلاف طالب و250 معلماً عادوا إلى المدارس، بعد إعادة فتح أكثر من 20 مدرسة بالريف، بالإضافة إلى عودة المئات من الطلاب إلى مدارس المدينة».